تعتبر الأزمة الإنسانية الحالية بكافة المقاييس ووفقا لكل التقارير الصادرة إما عن منظمات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية، أو المصادر الحكومية أو التقارير الإخبارية على حد سواء، أزمة لم يسبق لها مثيل بحجمها.

وكذلك كانت الإستجابة لهذه الأزمة غير مسبوقة أيضا على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتضح وبعد ما يقارب خمس سنوات من الصراع المسلح، بأن هذه الإستجابة كانت غير متساوية لعوامل مختلفة.

أثقلت محاولات الغوث الإنسانية بضغوط سياسية دولية وإقليمية من قبل الدول المانحة. وأصبحت مشروطة بمقايضة للمصالح السياسية مما أضاف عبء أكبر على اللاجئين أنفسهم.

وكذلك حدت العمليات الإرهابية الشنيعة التي شوهت صورة اللاجئين من فاعلية عمليات الإغاثة الإنسانية، عبر وضعهم في نفس الخانة مع الإرهابيين مما أدى إلى إضطهادهم بشكل مضاعف.

أضف إلى ذلك ضخامة وإتساع نطاق المأساة والتي نجم عنها أحيانا – على الرغم من حسن النوايا - إرتباك وفوضى في التوزيع غير الكافي والذي يفتقر للتكافؤ والعدالة.

كما أننا نواجه عدم قدرة الدول المستضيفة على استيعاب الأعداد المهولة للاجئين على أراضيها إقتصاديا واجتماعيا.

إن هذه، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، إنما البعض القليل من التحديات التي تواجهنا عند التعامل مع أعمال المساعدات الإنسانية وإستجابتنا لهذه المأساة الإنسانية الكبيرة.

إلا أنني لا أسعى إلى الإشارة إلى السلبيات فحسب.

تحسنت الإستجابة الدولية للأزمة الإنسانية بشكل مطرد على مدار الأعوام الخمسة الماضية؛ وكذلك الأمر بالنسبة للإستجابة المحلية، ولحد ما الإقليمية. تم وضع نظم قيد التنفيذ للإستجابة بشكل أكثر تنظيما للإحتياجات الأساسية وأيضا الإستجابة بشكل أسرع للحاجات المستجدة. مع ذلك، وعلى الرغم من التحسينات التي نجريها، فإن الأزمة ليست مستمرة فحسب، ولكنها تنمو وتزداد يوميا تقريبا. تجد منظمات الإغاثة نفسها مضطرة إلى التكيف مع وضع سريع التغير وإزدياد في أعداد اللاجئين بإحتياجات مختلفة – بدءاً بتوفير الأساسيات كالطعام والمؤى؛ إلى التعامل مع حالات طبية خاصة ومزمنة؛ إلى معالجة إحتياجات اللاجئين ذوي الإعاقات؛ إلى تلبية المتطلبات التعليمية للأطفال والشباب؛ وأخير وليس آخرا التعامل مع المصاعب الثقافية والإجتماعية والنفسية المختلفة التي يعاني منها مئات الآلاف من المواطنين الذين يعانون من صدمات نفسية.

إن هذه المهمة، أصحاب السعادة، السيدات والسادة ليست بالمهمة السهلة.

نجد أنفسنا وبعد خمس سنوات من النزاع المسلح، نتعامل مع تحديات تزداد تعقيدا ونواجه صعوبات متنامية بإستمرار. نعقد الإجتماعات والمؤتمرات للبحث والنظر في تأثير معونتنا على أرض الواقع. نقوم بتحليل الإجراءات، وصياغة قرارات جديدة، ووضع خطط واستراتيجيات عمل، ونسعى جاهدين لوضعها قيد التنفيذ. ورغم أننا لم نفشل، فإننا أيضا لم ننجح لأنه من الواضح أن الأزمة تزداد وتنمو تقريبا بنفس نسق وسرعة إيجادنا للحلول.

نسأل أنفسنا: هل كنا فاعلين؟ هل قدمنا كامل إمكانياتنا وبذلنا أقصى جهودنا؟

إن الإجابة على هذا السؤال – في رأيي– هو "نعم" و"لا" بشكل متساوٍ.

لقد قمنا بإنشاء عدد من الشراكات الفعالة وبناء شبكات التعاون بين منظمات الإغاثة والمعونة والتنمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. نجد العديد من الأمثلة الناجحة لتوزيع العمل، والمسؤوليات والمهام وفقا لمجالات التجربة والخبرة والدراية.

لدينا أيضا العديد من الأمثلة الناجحة في مجال تدريب المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية من قبل منظمات دولية ذات خبرة، وذلك بهدف تغطية الإحتياجات الأساسية والضرورية اليومية.

إنني على تواصل مع منظمات غير حكومية تعمل مع لاجئين تم إسكانهم خارج مراكز المدن في الدول المستضيفة. قام العديد من هذه المنظمات بنقل موظفيهم وإقامة مراكز خدمات بالقرب وبجوار مخيمات ومساكن اللاجئين. وحصلوا أيضا على تدريب من منظمات عالمية، منهاعلى سبيل المثال Save the Children، وأطباء بلا حدود،وOxfam، وAction Aid.

أنشأت المفوضية العليا شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة شبكات من المنظمات المحلية. فقد زودت اللاجئين بلوائح تحوي أسماء تلك المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى معلومات الإتصال بهذه المنظمات، وشرح لمجالات تخصصها وعملها. إن هذا مثال آخر على كفاءة بناء الشبكات والتوزيع الفعال للمسؤولية.

إن الأعداد صاعقة، والأزمة مربكة، ويمكن للإحصاءات أن تكون محبطة. لن أناقش هذه المواضيع بصيغ إحصائية أو عددية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة وأعداد المستفيدين.

إنما سوف أتوجه للمانحين، الذين يوفرون الدعم المادي للأطفال، والنساء، والرجال، والعائلات، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والجسدية. نغفل في كثير من الأحيان عن إعطاء وجه إنساني للأرقام بغض النظر عن التبرعات السخية. ننسى في كثير من الأحيان أن هؤلاء الأشخاص الذين يتلقون الإحتياجات الأساسية الملحة من غذاء، ومسكن وعناية طبية ما زال أمامهم سنوات عديدة من حالة عدم اليقين.

ولذلك، سوف سأحدثكم عن حالتين أو قصتين اضطلعت عليهما من أشخاص يعملون عن كثب مع اللاجئين.

إن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات جاؤوا من مجتمعات ريفية في سوريا، ومن الطبقات العاملة الفقيرة التي تفتقر إلى التعليم. مما يعني في كثير من الأحيان أنهم لم يعتادوا أخذ زمام المبادرة أو العمل بصورة مستقلة ودون توجيه. إنهم يحملون بطاقة لاجئ صادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، معتقدين أنه بإمكانهم الإتصال مع ممثل للمفوضية لمساعدتهم في التعامل مع أي وكل مسألة ذات أهمية. ولكن وفي حال لم يتم معالجة الأمر مباشرة، أو تم إحالة الأمر إلى طرف ثان، فإنهم إما لا يقومون أو لا يستطيعون متابعة الأمر.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة

ربما أكون قد أخذت وقتا طويلا لهذا المثال، ولكن هناك عبرة لهذا:

بالرغم من كفاءة جهود التنسيق والتعاون، وإحتمالية أن تفضي إلى توفير فعال للخدمات، فإنه يبقى هناك الرابط المفقود مع المستفيد الأساسي – وأعني هنا اللاجئ أو اللاجئة. إنهم يعانون من صدمة الحرب، والقلق الناجم عن النزوح، وعدم اليقين بالنسبة لمستقبلهم، والخوف على مستقبل أطفالهم، والعديد من المسائل والمشاكل الأخرى المختلفة والتي لا يمكننا - نحن المجتمعين هنا - حتى تخيلها.

وبالتالي، فهناك حاجة ملحة لتوعية اللاجئين بكيفية تحديد إحتياجاتهم وكيفية الوصول إلى مقدم الخدمة المناسب.

إحدى طرق تحقيق ذلك بكفاءة قد تكون عبر توظيف قيادات من ضمن مجتمعات اللاجئين. يمكن لهؤلاء "القادة" المساعدة في توفير المعلومات ومنح الإرشاد للاجئين، ويشكلوا بالوقت ذاته رابط غير رسمي بين مقدمي الخدمة والمستفيدين.

أعلم أيضا بأن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقات في الدول المستضيفة ساهموا بشكل كبير في رعاية اللاجئين ذوي الإعاقات. ولكن، كانت المتابعة والإحالات ضعيفة أيضا. إن لدي معرفة شخصية ببعض تلك الحالات، ولكني سأشارككم واحدة منها بشكل مختصر:

يعاني لاجئ سوري كبير في السن في مخيم في شمال لبنان من ضعف رؤية ناجم عن الشيخوخة. رفض أكثر من مرة قبول خدمات إعادة التأهيل – على سبيل المثال؛ تزويده بعصا وتدريبه على استخدامها، أو استخدام طريقة عد الدرجات.... بإختصار، تدريبه على تنمية شكل من أشكال الإعتماد الذاتي عند فقدانه لبصره. إن الكرب النفسي الناجم عن فقدان البصر يمكن أن يكون سيئا بحد ذاته لو ما زال هذا الرجل في بيته وضمن بيئته المألوفة. ولكن إضافة إلى ذلك فإن هذا الرجل الكبير بالسن- الأب لأربعة والجد لسبعة – وجد نفسه لاجئ حرب، يعيش في مدينة من الخيام بعد أن فقد كل شيء. ولكن، وعند رفضه كل محاولات المساعدة فيما يتعلق بإعاقته، لم يتم إحالته للحصول على إستشارة أو عناية نفسية.

من المؤكد أن ضخامة ونطاق الأزمة بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة وإختلاف الإحتياجات هو ما يشكل واحدا من أكبر العوائق والتحديات.

إنني على إطلاع على العديد من الحالات الأخرى، ولكنني لن استعرضها الآن. قد تتوفر لدينا الفرصة لمناقشتها وتقديم التوصيات حولها في فترة المناقشة.

أود الآن الإنتقال إلى دور المنظامت الإقليمية.

لقد توصلت إلى يقين نتيجة مراقبتي ورصدي وعبر اتصالاتي مع أشخاص على أرض الواقع، أن الحلقة الأضعف في جهود بناء الشبكات والتعاون هي المنظمات الإقليمية.

على الرغم من الدعم المادي المقدم والتعهدات من دول الخليج العربي من أجل إعانة ومساعدة اللاجئين السوريين، فإن هناك عدد قليل من الأشخاص من تلك الدول متواجدين على أرض الواقع لتمثيل منظمات الإعانة والإغاثة. وهناك كذلك حد أدنى من الإنخراط في معرفة كيفية وأين تصرف هذه التبرعات.

إضافة إلى ذلك، لا يمكننا أن ننكر وجود إنتقاد من الدول المستضيفة والداعمين الدوليين ووسائل الإعلام، لعدم قبول دخول حتى أعداد ضئيلة جدا من اللاجئين إلى دول الخليج العربي.

سخت حكومات دول الخليج العربي بأموالها وتبرعاتها العينية للاجئين السوريين. ولكنني على يقين ودون أدنى شك إن مواطني هذه الدول، إذا ما منحوا الفرصة، يمكنهم أن يسخوا بضيافتهم وتعاطفهم وإحسانهم.

أعرف العديد من العائلات المستعدة لفتح أحضانها وبيوتها للأطفال والشباب الذين فقدوا عائلاتهم. وإني أعرف العديد من شباب الخليج الذين يملكون الوعي الإجتماعي والمسؤولية والذين سيرحبون بأي فرصة للتطوع.

ولكن، وعلاوة على ذلك، إسمحو لي أن أتقدم بإقتراح جريء لكل من المنظمة التي أمثلها – جامعة الدول العربية – وحكومات دول الخليج العربي.

أود أن أقترح مبادرة "ضمانة الوصول إلى بر الأمان":

سوف يخدم هذا الإقتراح غرضا مزدوجا.

أولا، وجليا، تأمين ممر آمن للعائلات السورية الفارة من حرب وقتل ومذبحة ومجزرة.

ويتحقق الغرض الثاني عبر توفير نقل آمن للعائلات بإستخدام مركبات قانونية صالحة للإبحار، وإنشاء البنية التحتية لإقامتهم طوال فترة التدقيق وإنجاز معاملاتهم، بهذا يمكننا تقويض وإجتذاذ الشرور والمخاطر الناجمة عن تهريب البشر.

يمكننا إنهاء طغيان تلك القوى التي تتصيد وتستغل يأس الأشخاص العاجزين الساعين إلى الفرار من موت محتم. يمكننا أن نوجه رسالة لمهربي البشر بأنه لن يمكنهم بعد الآن الإستيلاء على مدخرات هؤلاء الأشخاص مقابل فرصة تقل عن 50% للوصول إلى بر الأمان.

كم من الأطفال والرضع والأمهات يجب أن يغرق قبل أن نوجه رسالة حازمة لهؤلاء المتاجرين بالمآسي الإنسانية بأن تجارتهم وأعمالهم أوقفت وسوف يتولاها من الآن فصاعدا أشخاص يقظين ومهتمين وذوي إنسانية ومسؤولية.

وكما ذكرت أعلاه، يجب ألا ننسى أن السواد الأعظم من اللاجئين هم عائلات تسعى لتأمين مستقبل أفضل، حتى وإن شابهم بعض الذين قد يستغلون الأوضاع والخدمات، فإننا لا يجب أن نحمل اللاجئين وزر هذه الفئة القليلة.

هل يستحق هذا الإقتراح المناقشة والبحث والتخطيط؟

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إسمحو لي أن أنهي حديثي عند هذه النقطة وأترككم مع هذه الفكرة التي أعتقد أنها تستحق البحث.

شكرا